

وهي الخارجة من بيته بغير حق حتى تعود ولا يجبان لو كانت
 صغيرة لا تطأ أي لا تطيق الوطى ولو كانت في بيت الزوج
 وإن كانت تطيقه فلها النفقة ولا لو كانت مجوسه بدين
 لغير الزوج ولو حبس زوجها فلها النفقة على الأعم ومضوية
 بان غضبها جعل فذهب بها ولو كانت حرة مع غير الزوج
 ولو بجرم وعليه الفتوى ولو كانت مع الزوج فعليه نفقة
 الحضر خاصة ولا لو كانت مريضة لم ترف إلى بيت زوجها
 وإن ترف ثرنت بعده فلها النفقة وتجب النفقة للمالك
 المملوك لها ولا شغل له عند خدتها لو كانت حرة وكان
 الزوج موصرا لا معسرا ثم لا تفرض إلا لو أحدهما وعند
 أبي يوسف تفرض للمدين إذا كانت من الاعتراف وعليه
 الفتوى وعنه إذا ارتدت إليه بغيره كثيرا استحققت نفقة
 الجميع قال في الجرح من الغاية وبه تأخذ ولا يفرق بينها
 لعجزه عن النفقة حاضر كان أو غائبا وتأم بالاستئانة
 عليه حاضر أو غائبا وهي الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن

من مال

من مال الزوج وتم نفقة اليسار تطرؤه أي اليسار إن خاصته
 وكذا عكسه وإن قضى القاضي بنفقة الأعراس ولا تجب نفقة
 مدة مضت إلا بالقضاء والرضا أي اصطلاحهما على قدر معين
 وموت أحدهما سقطت النفقة المقتضية أي الفروضة إلا إذا
 استدللت بأمر قاض ولا تسقط بطلاق ولو بائنا على الصحيح
 ولا زنة النفقة والكسوة المعجلة بموت أو طلاق ولو قائمة به
 يفتى ويبيع الفن المأذون بالنكاح في نفقة زوجته مرة بعد
 أخرى ويدون الأذن يطالب بها بعد الحرية ويسعى مديرونها
 لم يعجز ونفقة الأمة المنكحة ولو مبررة أو امرؤ لا تجب
 بالتبوة بان يدخلها إلى زوجها ولا يستخدمها ولو استخدمها
 بعد ما سقطت وتجب السكنى في بيت خال عن أهله وأهلها
 إلا أن ترضى بذلك ولهم أي لأهلها النظر والكلام معها في
 أي وقت شاءوا ولا يمنعها من الخروج إلى الموالدين في كل جمعة
 إن لم تقدر أو على أبنائها ولا يمنعها من المخول عليها في كل
 جمعة وفي غيرها من المأذون في كل سنة ويمنع من الفرار عنها